

أضواء البيان

@ 122 الآخر . كقوله تعالى : { وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْدَ صُحُفِهِمْ
أَوْلِيَاءُ بَعْدَ صُحُفِهِمْ } ، وقوله : { وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْدَ صُحُفِهِمْ أَوْلَىٰ بِبِعَاصِهِ
. . }

والدليل على شمول الولي في الآية للوارثات من النساء ولو بالزوجية الحديث الوارد بذلك
، قال أبو داود في سننه : (باب عفو النساء عن الدم) حدثنا داود بن رشيد ، ثنا الوليد
عن الأزواعي : أنه سمع حصنا ، أنه سمع أبا سلمة يخبر عن عائشة رضي الله عنها ، عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (على المقتولين أن ينحجزوا الأول فالأول وإن كانت امرأة
. .)

قال أبو داود : بلغني أن عفو النساء في القتل جائز إذا كانت إحدى الأولياء . وبلغني عن
أبي عبيدة في قوله (ينحجزوا) يكفوا عن القود . .

وقال النسائي رحمه الله في سننه : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا الوليد بن
الأوزاعي قال : حدثني حصين قال : حدثني أبو سلمة (ح) وأنبأنا الحسين بن حريث قال :
حدثنا الوليد قال : حدثنا الأزواعي قال : حدثني حصين : أنه سمع أبا سلمة يحدث عن عائشة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (وعلى المقتولين أن ينحجزوا الأول فالأول وإن كانت
امرأة) اه . .

وهذا الإسناد مقارب . لأن رجاله صالحون للاحتجاج ، إلا حصناً المذكور فيه ففيه كلام . .
فطبقت الأولى عند أبي داود : هي داود بن رشيد الهاشمي مولاهم الخوارزمي نزيل بغداد وهو
ثقة . وعند النسائي حسين بن حريث ، وإسحاق بن إبراهيم . وحسين بن حريث الخزاعي موله
أبو عمار المروزي ثقة . .

والطبقة الثانية عندهما : هي الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ثقة ،
لكنه كثير التدليس والتسوية ، وهو من رجال البخاري ومسلم وباقي الجماعة . .

والطبقة الثالثة عندهما : هي الإمام الأزواعي وهو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو أبو
عمر الأزواعي ، وهو الإمام الفقيه المشهور ، ثقة جليل . .

والطبقة الرابعة عندهما : هي حصن المذكور وهو ابن عبد الرحمن ، أو ابن محسن
التراغمي أبو حذيفة الدمشقي ، قال فيه ابن حجر في (التقريب) : مقبول . وقال فيه في (تهاذيب التهذيب) : قال الدارقطني شيخ يعتبر به ، له عند أبي داود والنسائي حديث